

ما يجب أن نفيده من الحرب :

مستقبل الريف المصرى

الأستاذ عبد الحميد يونس

يقسم المؤرخون وأصحاب علم الانسان تاريخ الحضارة الى ثلاثة أطوار : الأول طور البداوة، والثانى طور الزراعة، والثالث طور الصناعة، وأدى هذا التقسيم بالباحثين الى جعل الأمم والشعوب مراتب فى درجات الحضارة كما جعل علماء الحياة الكائنات مراتب فى سلم التطور والارتقاء .

ولا يزال المصريون يذكرون تلك المناظرة القوية التى عقدت حول مصر : أهى أمة زراعية قدر لها أن تظل كذلك إلى الأبد أم هى أمة كانت صناعية فى يوم من الأيام ويمكن أن تستعيد مكانتها تلك، وأنها تستطيع أن تأخذ بأسباب الصناعة الآلية باستخراج ما فى تربتها من معدن واستغلال ما فى مساقط خزاناتها من قوى .

وسواء أضحى هذه النظرة أم لم تصح فى تصنيف الأمم على الحضارات وسلوكهم فى مدارج المدنية، وسواء أكانت مصر تؤهلها طبيعتها لأن تظل صفها الغالبة هى الزراعة أم نخرجت إلى الصناعة بمنطقها الواسع ، فالذى لا شك فيه أن الغاء المسافات وتبدل الجاير فى الحياة الإنسانية اللذين استحدثتهما المخترعات قد أحدث ثورة فى نظام التطور فى الحياة الاجتماعية ببلد الحضارية ، فالأمة قد تصبح صناعية دون أن تمر بطور الزراعة ، كما أن الطفل يستطيع اليوم أن يسير على قدميه دون أن يجبو ، ولم تعد الصناعة أرقى من الزراعة الحديثة التى تقوم على الآلات فى الحرث والفرس والحصاد كما هو الحال فى الحقول الروسية والأمريكىة .

وإذن فليس يسنىء إلى العزة المصرية أن تقول إن مصر بلد زراعى إذا هو أخذ بأحدث الأسباب فى الرى والفلاحة .

وقد شهدنا فى غضون هذه الحرب ظاهرتين خطيرتين تستوقفان النظر : الأولى هى هجرة سكان المدن إلى الريف حذر الغارات الجوية ، والثانية هجرة تقابل تلك . هى اشتداد هجرة الريفيين إلى المدن اشتدادا لم يسبق له مثيل من قبل .

وقد رأينا فشل الهجرة الأولى وعودة الكثيرين من الريف وعدم احتمالهم الحياة فيه ذلك لأن الريف المصرى بحالته الراهنة يكتنظ بساكنيه ولا تزال وسائل الحياة الصحية تعوزه ، فالدور على شكلها منذ أقدم العصور ، وكذلك الطرق المتوية والدروب القذرة واشتراك الانسان والحيوان فى المسكن وعدم وجود الماء الصالح للشرب (اللهم إلا المحاونة حكومية يسيرة هنا وهناك) .

وبديهي أن كثيرين من السراة المتوسطين الذين أرادوا العودة الى الريف هم في الأعلى من أهله ، لهم ضياعهم ودورهم ، ولا تزال القرى تكتظ برجالهم وذوي قروباهم ، وعوضتهم الى الريف كان ينبغي أن تكون كمودة المسافر الى وطنه ومستقط رأسه ، وكان المشروض أنها فرصة ستحت يعيد بها الرفاهية الى الريف أولئك القادرون على الانفاق والشراء إذ كانوا يضيئون جل مواردهم في المدن ، فما الذي نفرهم من الريف وجعلهم يفضلون الترض للغارات عن الإقامة المؤقتة ، فما بالك بالإقامة المستمرة فيه ؟ !

الواقع أن علاج هذه الحالة لا يكون الا بتجميل الحياة الريفية. والرأى عندنا أن نشط في العناية بالقرية المصرية التي لا ينفق عليها شيء من ميزانية الدولة اذا استثنينا ما يصرف على حراسة الأمن العام ، كما علينا أن ننشئ القرى النموذجية التي تتنوع فيها وسائل العمل والمهوى والتثقيف حتى تصبح القرية جذابة لاتدعو الحياة فيها إلى سأم الفلاحين عامة والأغنياء وأشباه المترفين خاصة .

والمدن تعلن عن نفسها بأساليب شتى : بالضحيج ، بالحركة ، بالتنوع ، وبتقيام دور الحكومة والتعليم فيها ، مما أكسبها هذه المغناطيسية التي تجذب اليها الكثيرين من غير أبنائها ، والحياة الريفية عندنا في حاجة الى الدعاية التي تبين ما فيها من جمال وبساطة ، وما لهذا الجمال وتلك البساطة من الأثر في تحسين الصحة وراحة الأعصاب ، ولالريف في كل أمة أدب يعلن عنه ويصف هدوءه وصفاءه ، فما أحرى الريف المصري أن يكون له أدب ينظمه ويقدمه ويدعو اليه ويرغب فيه .

وإذا كانت الحكومة تقيم المسابقات لتنشيط كتابة الدرامات أو الأناشيد أو حتى الموالد ، فما بالها لاتعنى بدفع ذوى المواهب إلى خلق أدب ريفي يكون بمثابة الدعاية القوية لهذا الريف ، وما دمنا لا نتجمل بالدعاية عن المصايف المصرية ونقدر تزوج طوف من أثرة الأهلية الى خارج البلاد ، فإن الريف هو الآخر يستحق مثل هذه الدعاية لانسياب أمواله جميعا في المدن .

وقد أنستني هذه الملاحظة أو كادت تنسيني الظاهرة الثانية ، وهي اشتداد هجرة الفلاحين الى المدن بسبب ما هيأته ضرورات الحرب من أعمال .

ولعلنا لم نس بعد أننا كنا نشكو قبيل هذه الحرب من ضيق باب الرزق أمام الفلاحين ، وكان ذلك يدفعهم إلى الهجرة إلى المدن التي لا يستطيع العمل الصناعي فيها امتصاص عددهم الكبير ، ولا يعزب عن البال أن العمل الذي هيأته لهم الحرب مؤقت في معظمه سينزل بزوالها ، وأن الاجراءات التي ستخذها لبقاء بعض المصانع العسكرية وتحويلها إلى مصانع مدنية لن تقف أمام ما سوف تلفظه سوق العمل من المثات ، بل الألوف ، إلى جانب ما سوف يعملها القصور الذاتي — ولستعمل تعبير أصحاب الطبيعيات — من بقاء النشاط الصناعي على ما عليه ، فكيف السبيل إذن إلى اتقاء الهجرة الريفية أو التخفيف منها ؟ .

في علاج هذه الحالة طريقتان : الأول هو الأخذ بالأساليب الحديثة في الحرث وامرص والحصاد واستعمال الآلات في ذلك كله ، وفي تطهير التربة والنبات من العسلل والآفات بحيث تضاعف غلة الأرض فلا تضيع بذرة ولا يبسد جهد ولا تنفخ قطرة من ماء ، ورب قائل يقول إن هذا العلاج يقضى على الزارع الصغير ولا يعينش أمام المنافسة إلا المالك الكبير ، والرّد على ذلك يسير، هو العمل على نظام الضياع الجماعية والتوسع في نظام التعارن. ورب قائل آخر يقول إن الآلات تعمل على زيادة البطالة الزراعية التي تئن البلاد منها ، وليس هذا صحيحا لأن استخدام الآلات سيؤدى إلى تنوع الجهد وقيام أنواع من الأعمال لم يكن لها من قبل وجود .

والعلاج الثانى لهذه الهجرة الزراعية قد فطنت إليه الحكومة ، وهو استصلاح ذلك التدر الكبير من الأراضى البور في شمال الدلتا . ولكن هذا الاستصلاح يجب ألا يوكل للمكرمة وحدها ، بل يجب أن تتوافر له شركات وطنية كثيرة تستخدم رؤوس أموالها المنضخمة من الحرب في هذا الباب ، ويجب أن تخرج على قاعدة "المزايدات" في توزيع هذه الأراضى ، لأنها تذهب بها إلى فريق من الأغنياء ولا يفيد منها صغار المزارعين ، ولا تعمل على تخفيف كثافة السكان التي بلغت حدا ليس له نظير في أى بقعة من بقاع العالم .

* *

ويجب علينا أن ننبه هنا إلى مسألة لها خطرها في معالجة هذه الحالة ، ولولاها لا يتم ما نرى من تحسين الريف المصرى وجعله صالحا للإقامة الرخية فيه ، تلك المسألة هي التعليم ، وهو يجب أن يوكل لا إلى المعلمين والبيداجوجيين وحدهم ، بل يجب أن يشترك في توجيهه الاجتماعيون والاقتصاديون ، فمن الخير أن نوفق بين الحركات الاقتصادية والاجتماعية والتعليم — فالملاحظ أن التعليم قد تخلف عن مسيرة التقدم وأصبح مشكلة من المشاكل بدلا أن يكون حلا لهذه المشاكل ، ولذلك فإن أول ما تنادى به في إصلاح التعليم السير فيه على خطة مستقلة — لأننا في الواقع لا نهد بالتعليم هذا الجيل أو ذلك زماننا وإنما نهدم زمان آخر له ظروف أخرى ، وتقدير هذا المستقبل ليس متعبا أو عسيرا وإنما هو سهل يسير يتطلب وضع قواعد التعليم ونظمه وبرايمه وفق الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ولما أقرعنا نتائج التعداد رأينا النقص الكبير في نسبة المعلمين ، وأدركنا أن أول واجبات الدولة الدستورية تتميم التعليم اتجهونا بكليتنا لا إلى التعليم بمعناه الصحيح ، وإنما اتجهونا بكليتنا إلى محاربة الأمية ، ومن ثم نشرنا المدارس الإلزامية والأولية في تلب عصر وأطرافها ، أو قل سرنا مدفوعين بما نستطيع أن نسميه "روح الكليات" وهي الروح التي نادى بها "كرومر" على ما يذكره المصريون . وبعد المذ والجزر صح عندنا أن المدارس

الإلزامية والأواية تساعد على هجرة الريفيين إلى المدن وكان المتصور أن تخفف من هذه الهجرة .

ونحن من الدعاة إلى الإقليمية، ولكننا نعارض في نظام الحلقات المتداخلة في التعليم، بمعنى أن البسي الذي يعوز امتحان المدرسة الأولية له الحق في دخول المدرسة التي تليها، ومنها إلى غيرها أرقى منها وهكذا... يجب أن تتمتع المدارس بشيء من الاستقلال، لأن تداخل الحلقات على هذه الصورة يؤدي إلى الهجرة المنظمة من الأقاليم إلى المدن ويزيد في عدد المعطلين .

والغرض من التعليم الأرقى تهيئة الأحداث تهيئة عملية، وهذا الجانب العملي عندنا هو الأساس، والقراءة والكتابة وبسائط الحساب تابعة لها، فينبغي أن تكون هذه المدارس مدارس عملية أولية يستطيع الأحداث فيها أولاً وقبل كل شيء معرفة أوليات الفلاحة والمواسم الزراعية والغرس والحصاد كي تتربى في الصبي ملكة العمل، ويجب أن نبت فيه إلى جانب أقسام الكلام وقواعد الدين حب الريف المصرى أو حتى التعصب له، ومن الكلام المأثور عند رجال التعليم في إنجلترا " أن المدارس في القرون الوسطى كانت تكون جزءاً من أماكن العبادة أو تبعها أو تجاورها ولكنها في العصر الحديث تكون جزءاً من المصنع أو تجاوره " ونحن في مصر يجب أن نضيف إلى هذا أن المدارس يجب أن تكون جزءاً من الحقل أيضاً.

وخلاصة القول أن مصر إذا برزت سماتها الإقليمية، وكادت تحصل من المركزية " اللاتينية " في الإدارة والتعليم واحتفظ كل إقليم بأغنيائه ومتملميه - قدر الطاقة - تحسنت القرية المصرية وأزيت وأصبحت صالحة للحياة الراقية بله المتوسطة .

وإذا أخذت مصر بالزراعة الآلية الحديثة تغيرت نظرة أهلها للحياة وتغيرت نظرة الناس لها . ولم يعد أحد يستطيع أن يقول إن مصر لما تبلغ غاية الرقي لأنها أمة زراعية، لأن الزراعة والصناعة يتداخلان، وقد أصبح التزوع إلى أحدهما من قبيل تقسيم العمل لا من قبيل تدرجهما

عبد الحميد يونس

عضو لجنة دائرة المعارف الإسلامية

ذلك الفلاح . . .

وثورة من دخان الكوخ نائرة
طلعاه نعمة عفراء يابسة
تعل على بائس في الكوخ محروب
والماء من أكدر في الترمه يوب